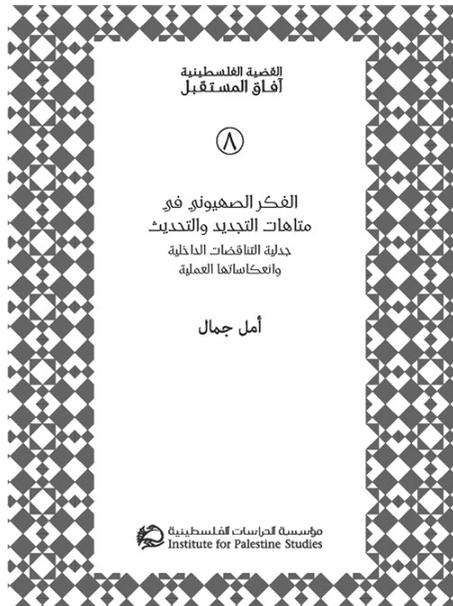


د. محمود الفطافطة*

الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث



اسم الكتاب: الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث
— جدلية التناقضات الداخلية وانعكاساتها العملية

المؤلف: د. أمل جمال

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت

السنة: ٢٠١٦

الصفحات: ٩٧

تشكل الأدبيات المتعمقة، النقدية والموضوعية، في حقل دراسات الحركة الصهيونية وفكرها وممارستها، حيزاً محدوداً، واهتماماً ضعيفاً لدى الباحثين الفلسطينيين والعرب عموماً. أدت هذه الحالة إلى افتقار صاحب الشأن والقرار الفلسطيني والعربي للمعرفة المتماكة والمتكاملة لطبيعة فكر هذه الحركة

* أكاديمي ومؤسس «باحثون بلا حدود» — رام الله.

وماهية السجلات الجارية فيها سيما خلال العقدين الأخيرين. ولكن هذه الدراسة، التي نقوم بمراجعتها، قد ساهمت في سدّ ولو القليل، من هذا « الفجر البحثي » المتعلق بالفكر الصهيوني، خصوصاً وأنها تتميز بدقة التحليل في جذور هذا الفكر ومضامينه وأبعاده الحالية والمستقبلية.

وتتمحور هذه الدراسة حول تحليل فكري لبعض المشارب والتيارات السياسية الأساسية في إسرائيل، التي من شأنها توضيح دوافع السياسات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، ورصد التحولات والسجلات الدائرة في البنى السياسية والعسكرية والثقافية والأكاديمية خلال العقود الماضية.

الفكر الصهيوني: مكونات وجدل

يقوم مبنى الدراسة على مناقشة ونقد المعسكرين الأساسيين في الفكر الصهيوني: الأول، يتمثل في تطور خطاب الصهيونية المتجددة، وهي التيار القومي المحافظ الذي بدأ يتكون، نتيجة التقارب الأيديولوجي بين اليمين القومي العلماني والتيار القومي الديني؛ الثاني، هو تيار ما بعد الصهيونية وهو الفكر السياسي النقدي الذي بدأ يتبلور في مواجهة التيار الصهيوني المركزي، وذلك على أسس فكرية وأيديولوجية، تطور جزء منها في الفكر الصهيوني ما قبل قيام دولة إسرائيل، وجزء آخر تأثر بالفكر ما بعد الحداثي وما بعد الكولونيالي. وتتعلم الدراسة في الجدلية التناقضية بين هذين التيارين وكيفية انعكاس التناقض الحاد فيما بينهما على تطور كل منهما.

تنقسم الدراسة إلى فصلين، إضافة إلى المقدمة، وخالصة، وأفكار ختامية، وقائمة مراجع. في المقدمة يتناول الباحث النقاش الذي احتدم في السنوات الأخيرة بين التيارين الفكريين السياسيين في إسرائيل، بشأن طبيعة المشروع القومي اليهودي وأهدافه وشرعيته، وهوية المجتمع الإسرائيلي، ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. ويرز هذا النقاش من خلال كتابات جديدة حاول كتابها طرح أفكارهم من أجل الوقوف عند الواقع اليهودي ومستقبله، وعلاقة الدولة اليهودية بمحيطها العربي وامتداده الثقافي والقومي. مثل هذه التيارات الفكرية تم التعبير عنها بوسائل متعددة، على رأسها السبل الفكرية التي حاول من خلالها بعض المفكرين والأدباء والصحافيين إبراز أهم معالم التطورات الجارية في المجتمع الإسرائيلي، وتحديد نقاط الاختلاف والخلاف مع تيارات ومواقف فكرية متعددة بديلة.

ويرى المؤلف أن أي قراءة للفكر السياسي الإسرائيلي لا بد من أن تتطرق إلى جدليات هذا الفكر وتركيباته المتنوعة، والتي تحتم منهاجاً تحليلياً يعكس المكونات الأساسية لهذا الفكر. وتفصل الدراسة مركبات الفكر السياسي الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، موضحة أنه ينبع من أسباب موضوعية وأخرى عملية. السبب الموضوعي الأهم، هو أن بداية سنوات التسعينيات من القرن المنصرم كانت محطة فارقة في الواقع والفكر السياسي الإسرائيلي من جهة. ومن جهة أخرى كان هنالك تصاعد واضح لأبحاث جديدة اعتمدت على مستندات تم كشفها من الارشيفات الإسرائيلية والبريطانية ما أدى إلى الحصول على معلومات جديدة عن حيثيات سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩، العامل الذي قاد إلى تحول جذري في الرؤية المهيمنة على هذه الفترة، التي كانت صنعة المؤسستين السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

صدمة الوثائق

طرحت هذه الوثائق معلومات وتحليلات جديدة تتحدى الفكر والرواية المهيمنة بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين والتطهير العرقي من مناطق واسعة في فلسطين، واستباحة الحرمات الاجتماعية والقتل والبطش في مناطق عديدة، كلها أمور سلطت الضوء على وهن الادعاءات الإسرائيلية بشأن صدقية المشروع الاستيطاني اليهودي، وأخلاقيات الجيش الإسرائيلي ومناورات القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، بما يتعلق بحل القضية الفلسطينية. وأدى هذا كله إلى نشوء صراع فكري جديد بين تيارات متعددة حاولت إعادة صوغ المشروع الصهيوني بأكمله.

أما السبب الموضوعي الثاني الذي يُعلل تناول تطورات الفكر السياسي الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، يتعلق بمشروع التسوية الذي يمكن تلخيصه باتفاق أوسلو الذي أدى إلى احتدام صراع فكري عميق بين التيار الفكري الصهيوني المركزي الذي ينعكس في مواقف وأفكار حزب العمل الإسرائيلي ولفيفه، وبين تيار سياسي وفكري يمكن نعتة بالفكر الاستيطاني المتجدد، الذي يؤكد عدم وجود فروقات تذكر بين الأراضي التي تقع تحت سيطرة دولة إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، وبين تلك التي احتلتها في سنة ١٩٦٧. احتدام هذه الخلافات، على خلفية إمكان انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، أدى إلى نشوء كتابات فكرية وسياسية تؤكد الشرعية اليهودية في فلسطين، لا في أراضي سنة ١٩٤٨ فحسب، بل في كل فلسطين التاريخية أيضاً.

ويُشير المؤلف في مقدمته إلى أنه رغم أن الصهيونية ظاهرها علماني، فإنها مبنية على فكر ديني عقائدي، يحول الكتاب المقدس إلى كتاب تاريخ يمكن إعادة بناؤه من جديد على أرض الواقع، وأن هناك تناقضاً واضحاً بين الخطاب التحرري اليهودي وسياسات الدولة اليهودية ينعكس في العنصرية تجاه الفلسطينيين، وأن هناك تناقضاً بين ديمقراطية الدولة ويهوديتها. لذا، فإن مشروع الدولة اليهودية هو مشروع ديني أكثر منه مدني.

هيمنة الخرافة وعسكرة القوانين

إلى ذلك، يبين التحليل للفصل الأول المعنون بـ «الصهيونية الجديدة: تطور اليمين القومي المحافظ وخضوعه لتأثيرات دينية»، وجود حاجة إلى توضيح مقومات توجه فكري سياسي جديد في إسرائيل تمت تسميته بالصهيونية الجديدة. هذا التوجه الفكري مُعقد ومركب، لكن له مراجع ومقومات واضحة المعالم، مرتبطة وتغذي بعضها البعض. ويورد الكاتب في هذا الخصوص فكرة الوعد الإلهي كـ «مصدر شرعي لأحقية اليهود في أرض إسرائيل»، وبالتالي تُشكل الحاجة إلى تخليص الأرض ممن اعتدوا عليها صلب التوجه الفكري للصهيونية الجديدة التي تدمج بين مشارب علمانية ليبرالية ومشارب دينية مستحدثة. تؤدي هذه الفكرة إلى بروز مكانة الاستيطان والمستوطنين في الفكر السياسي الصهيوني.

وتؤكد الدراسة أن توسيع الحيز الصهيوني للهيمنة اليهودية يرقى بعملية الاستيطان إلى درجة الفضيلة ويحول المستوطنين إلى مقاتلين أساسيين باسم الشعب اليهودي، الذين يعتبرون ضماناً مركزية لأمنه ومستقبل أجياله المقبلة. ويبين التحليل كيفية استعمال وتسخير عملية القوننة الدستورية بناءً على أحقية الأغلبية الديمقراطية في تفريغ مبدأ حكم الأكثرية من مضمونه ونقل السيادة على الدولة ومواردها من المواطنين إلى الشعب اليهودي برمته.

ليست هذه المركبات للفكر الصهيوني الجديد ابداعات جديدة محضة، وإنما حالات قصوى ومتطرفة لأفكار وعقائد كانت متجذرة في الفكر الصهيوني التقليدي بشكله البن – غوريوني، وفي ممارسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إلا إنه تم تغليفها بأغطية دبلوماسية وقانونية وقضائية جمّلتها وغيبت عنها مضمونها العنصري والإقصائي والاستعماري.

ووفق الكاتب، فإن هذا الأمر يعني أن الصهيونية الجديدة هي توجه فكري متجدد يحمل في طياته أفكاراً قديمة، لكنه يعطيها

زخماً جديداً وتفسيراً أكثر تطرفاً لقدرة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية من أجل تحقيق الإرادة الإلهية والتفوق الأخلاقي للشعب اليهودي على محيطه لما في ذلك من «رسالة للإنسانية جمعاء»، متغاضياً عن التبعات الإنسانية والإسقاطات البشرية لهذا الفكر الاستعلائي.

تداعيات وانتقادات

أما الفصل الثاني، والمعنون بـ «ما بعد الصهيونية وتداعياتها الأخلاقية والسياسية»، فقد سعى إلى الوقوف على معنى الفكر السياسي لما بات يُسمى ما بعد الصهيونية، ويعرض تأسيس توجه بات يتبوأ مكانة بارزة لا يمكن تجاهلها في المشهدين الأكاديمي والسياسي الإسرائيلي، على مدى العقدين المنصرمين. ويفترض الباحث أن حركة ما بعد الصهيونية، تمثل توجهاً فكرياً يفتقر إلى التماسك والترابط كونه يُعارض الأسس الأخلاقية والسياسية التي قامت عليها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، وبني عليها طابعها اليهودي ومعناها بالنسبة إلى اليهود وغير اليهود في البيئة المحيطة بها.

ويطرح هذا الفصل ظهور الحركة الصهيونية ويتتبع ممارساتها، والتساؤلات بشأن مدى التناغم والاتساق بين كل من الخطاب الأخلاقي والسياسي الذي تتبناه هذه الحركة وممارساتها.

ويتوسع الفصل في نطاق ما بعد الصهيونية، إذ يشمل الأسئلة المثارة على السمة الشرعية والأمن نظراً إلى أن أتباع حركة ما بعد الصهيونية، الذين أعدوا الأبحاث الأساسية في حقول التاريخ والمبادئ الأخلاقية وعلم الاجتماع والسياسة، يفترضون أن الحرب والقوة لا تكفلان أمن اليهود، ولا تضفيان السمة الشرعية على حقوقهم. لذلك، تتسبب الانتقادات التي يسوقها منظرو ما بعد الصهيونية بتقويض الصهيونية السائدة، التي تمتاز فيها القوة بالحقوق.

كذلك، يُشكل التحليل في هذا الفصل محاولة ترمي إلى التوفيق بين مختلف الأبعاد التي تنطوي عليها حركة ما بعد الصهيونية وتفسيراتها، عبر استكشاف الأسس المعرفية والانطولوجية والمعيارية التي تبني عليها، وفي الوقت نفسه مقارنة بالصهيونية السائدة. وتستهل الدراسة هذا التحليل بعرض التصورات البارزة للاتجاه ما بعد الصهيوني، في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي، بحيث تبين الطرق المتبعة في تحليله وتوصيفه، وما إذا كان يطوع أجزاء منه ويمجها في الصهيونية

السائدة، أو ينزع الصفة الشرعية عن أجزاء أخرى منه، على أساس الافتراض الذي يقول إنه لا يحظى بالتماسك الفكري.

بين الوهن والاستثمار

وتعرج الدراسة في هذا الفصل كذلك، على الأركان الأساسية التي يرتكز عليها الاتجاه ما بعد الصهيوني، وتتناول الانقسام الجوهري الذي قام بينه وبين الصهيونية السائدة. وتخلص إلى استكشاف الدلالات التي تنطوي عليها الفرضيات التي يسوقها ما بعد الصهيونيين، بشأن مستقبل علاقة اليهود بمحيطهم في منطقة الشرق الأوسط.

ويخصوص الخلاصة، فإن الدراسة توضح أن الفكر لما بعد صهيوني يُصيب قوائم الفكر الصهيوني المهيمن سيما تيار الصهيونية الجديدة، في الصميم. إذ يقوم هذا التيار النقدي بتفكيك مركبات العقيدة الصهيونية من أساسها، مبيناً وهنها الأخلاقي وعدم اتزانها المعرفي وضعفها العملي. كذلك، يبين هذا النقد أن قوة الصهيونية ليست في أخلاقها، بل في ممارستها المبنية على علاقات القوة القائمة، من دون التخلي عن حق اليهود في مكان آمن وسيادة سياسية تضمن ممارسة ثقافتهم وحريتهم.

فضلا عن ذلك، يبرز هذا الفصل حنكة الخطاب الصهيوني السائد في مواجهة الانتقادات اللاذعة من جانب الفكر لما بعد صهيوني، وذلك من خلال التمييز بين نقد بناء وموضوعي ونقد هدام وغير موضوعي في نظره.

وتشير الخلاصة إلى أنه رغم أن المؤسسة الإسرائيلية، وخصوصاً الأكاديمية فيها، استثمرت موارد هائلة في العقدين الأخيرين من أجل مواجهة تيار ما بعد الصهيونية، وعلى الرغم من قدرتها على تهميش بعض المفكرين لما بعد صهيونيين المركزيين، فإن خروج بعضهم إلى خارج حدود إسرائيل، وعدم اعتمادهم على وظائف في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية حتماً بقاء صوتهم ونقدهم كبوصلة أخلاقية ومعرفية مهمة في دراسة إسرائيل وفكرها السياسي.

إلى ذلك، فالمؤلف يتطرق في جزئية « أفكار ختامية » إلى جملة من القضايا الفكرية التي ناقشها وحللها ونقدها في متن دراسته، حيث يذكر أن الخلافات الظاهرة في الفكر الصهيوني تعكس عدم احاديته وتناسقه وتماسكه، كما أن خلافاته واختلافاته كثيرة ومعقدة. ويرى أنه عند النظر إلى الترجمة العملية للفكر الصهيوني على الأرض، نجد أن تضافر القوتين الاقتصادية والعسكرية هو الذي عزز السياسات الصهيونية.

موت الضمير

ويؤكد الباحث في خاتمته أن النقاش الداخلي بين مختلف التيارات السياسية، بشأن الاستراتيجيات الديمغرافية والجغرافية والاستيطانية والعسكرية الملائمة، لا تُبدي أي اعتبار أخلاقي للجذور الحقيقية لما أظهره الفلسطينيون من مقاومة للهجرة اليهودية والاستيطان، وأنه جرى فرض واقعين ديمغرافي وسياسي جديدين على الأرض، ضد إرادة سكان فلسطين الأصليين، من دون أن يُصيب الضمير أي قلق جدي.

كما وتُظهر المناقشة أن ثمة ملامح للصهيونية خفية أو غير مُعبر عنها، باتت واضحة تماماً مع صعود الاتجاهات الصهيونية الجديدة. والدولة لا تقمّع أو تحد من السمات العنصرية والتوسعية والاقتصائية المنغرس عميقاً في الفكر الصهيوني الجديد. فضلاً عن ذلك، فإنه بصرف النظر عن تيار ما بعد الصهيونية الذي بات يشهد نمواً وتوسعاً، فإنه لا يزال يعاني جراء حالة من التهميش النسبي في الحيز السياسي الإسرائيلي السائد، وبالتالي في سياسات هذا الحيز، وفي المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة.

وإلى جانب هذا، يقول الكاتب أنه نظراً إلى أن التطور الذي شهدته الصهيونية مع مرور الوقت عمل على تكييف الرواية اليهودية وتعديلها إلى رواية تتخطى الفرضيات الوضعية وتتجاوزها، فقد تسببت التناقضات التي تسود المعسكر ما بعد الصهيوني وعجزه عن التوفيق بين الماضي والحاضر، بضياع أي مكاسب جرى تحقيقها في اتجاه التعايش.

تقييم عام

إن إدراك نشوء الصهيونية وتطورها أدى إلى إدراك تجلياتها التي ما فتى الصراع والتنازع يسودانها على مر الزمن، فلم تفرض هذه التجليات إلى تحقيق السلام أو التقدم، وإنما عكست صفو الخطاب بفعل التناقضات المتأصلة فيها. كما أنه لا يمكن لنا أن نتجاهل ما تقوم به الاتجاهات الصهيونية الجديدة من ضروب نزع الشرعية عن ذاتها. فهي تبين أن تقرير المصير اليهودي لا يمكن أن يكون إلا عنصرياً وتمييزياً، وحشياً وشوفينياً. وفي هذه الحالة، وإذا أخذنا في الحسبان أن نحو خمسة ملايين ونصف مليون فلسطيني، يعيشون في المكان عينه، ولا تنظر إليهم الصهيونية الجديدة إلا بعين قومية اقتصائية، فسوف يستحيل النظر إليها بغير النظرة المأساوية.